

فليس في قول مرويه حيلة في وقت الا وقت ان يؤخذ لم وما قاله فحده لان العلة
 التي بها يرد حديث الداعية وهي ما ذكره بقوله ان تزيين بدعت الخ واردة فيما اذا كانت
 ظاهرا مرويا يوافق من هب الراوي المتبع ولو لم يكن داعية والله سبحانه اعلم بشر
 سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن والسرور به اى سئ الحفظين وفي نسخة
 ما نزل له من ذلك غير العقله على انه قيل بعجونه يرح جانب اصابتها على جانب خطائه
 كذلك في بعض النسخ وفي اكثر النسخ الموجوده ليرسخ بزياده اداة الحمد وهو ثانيا وما
 اختراؤه واوضحناه اوله عند قول المصنف او سوء حفظه في الاجمال وقال الشارح وجبة
 قد سر الله سره اعترض عليه استاذى مولانا ابو البركات بان قال اوله في الاجمال وهو محي
 سوء الحفظ عبارة عن ان يكون غلطه اقل مما صابته فينبى كلامه تدفع الا ان يكون
 لفظه لم هذا وقعت تصحيحا من الناسخ او زلة من القام قال شيخنا اخبرني بعض اخواني انه
 سئل الصحاوي عن ذلك قال وقع لفظه لم غلط من الناسخ اخرج نسيته من عنده وليس فيها
 لفظه لم انتهى وقوله وقعت تصحيحا من الناسخ او زلة من العلم مطاه ان لفظه لم اعاد
 زلة من زلة فلم الناسخ بلا شعور او ان الناسخ زادها تصحيحا لوجه الزيادة
 صوابا فالمراد بالتصحيح معناه اللغوي وهو الخطا في الصحيفتك في العاموس والنتائج
 المحقق الشيخ علي القاري بعد اطلاع على هذا كله صواب النسخة التي فيها زيادة لروها
 رحمه الله تعالى عن المصنف انه قال في نقي هذا الكلام اذ فهم من قوله ما لم يرحم جبا
 خطاة او يستويوا انتهى ولا شك ان هذا الكلام يقتضيه ما اخبره ولكن يجمل ان يكون هذا

التقرير

تقبل تغييره النسخة التي هم ما واقعه لسنية حافظ للسخاوي على ان اختلا التقرير
 اخرون من اختلا هذا التأليف وقد قال الشيخ علي القاري فلا تجل ولا تامل فانه
 محل الزلل وهو راى سوء الحفظ على قسمين وكل منهما مسمى عندهم بلهم وكل منهما
 مسمى عندهم فانه ان كان لازما للراوي في جميع حالاته من غير خبرتان اى حاصله
 من غير عروض سبب لسوء حفظه في بعض الاوقات فهو الشاذ وفيه البطلان
 ما قد سبق في مواضع شتى والمعنى مروى من هذه صفة هو الشاذ على راي بعض
 اهل الحديث قال القاسمي في حاشيته شرح الافية المنكر اسم لما خالف فيه
 الضعيف الذي يجبر وهذه مثله المقتة او تفريجه الا ضعف الذي لا يجبر
 وهذه بمثابة مثل والشاذ اسم لما خالف في المقتة لا وثق او تفريجه لطيف
 الضبط اى الذي يجبر وهذه بمثابة مثل او ان كان سوء الحفظ طاريا متجدا
 على الراوى ما لكبر سنه ولذهاب بصره او له حترق كتب او عدمها بغيره في تعيين
 بان الباء اللبينية يعنى صواب البصر والكتب مرجعا لسوء الحفظ لا نكان بعينها
 فرجع الى حفظه فساء لفقدها من ناحية الكتب فهذا هو المختلط بكلام اى فهذا الراوى
 هو المختلط او نقول للناسب بما سبق مروى هذا هو حديث المختلط والحكم فيها اى
 في المختلط ان ما حدث به قبل طريان الاختلا طعيه في نفس الامر اذا تميز لنا كونه قبل
 الاختلا وقبل واذا لم يميز لنا توقف على ثبوت المجهول فيدرهم منه الطريق الذي علم
 قبول ما حدث به بعد الاختلا طميز لنا كونه بعد الاختلاط او لم يميز قال العسقلاني